نداء الوطن ٧-١٠-٢٠١٩

تداعيات أزمة الدولار في لبنان والأسوأ لم يأتِ بعد!

ايكونوميست

في ردهة أحد البنوك في بيروت، وضع ثلاثة عملاء رزمات من ١٠٠ دولار في أكياس بلاستيكية. لكل رزمة رقمها التسلسلي المُسجّل على إيصال، كما يفرض القانون المحلي. كان إيصال أحد الرجال طويلاً لدرجة أن يصل إلى الأرض حين غادر الفرع. قد يبدو هذا المشهد سريالياً، لكنه كان ليصبح شائعاً لو أنّ البنوك تملك احتياطيات بالدولار. في الأسابيع الأخيرة، وقف العملاء في صفوف طويلة لساعات قبل أن يعرفوا أنهم يعجزون عن سحب أموالهم. قيل لأحدهم إن هذا الفرع لديه أقل من ألفَي دولار في الخزنة المُحصّنة.
بعدما كان الدولار عاملاً ثابتاً وطبيعياً في حياة الناس لفترة طويلة، أصبح اليوم هوساً حقيقياً. استقرت قيمة الليرة اللبنانية على مستوى ١٥٠٠ مقابل الدولار منذ العام ١٩٩٧. تُطبَع الإيصالات في العملتَين معاً، ويردّ أصحاب المتاجر المال بخليط من الدولار والليرة. في الأوساط الرسمية، لم يتغير شيء. لكنّ الهلع السائد يشير إلى واقع مختلف. ترسخت مظاهر الأزمة بفعل الاحتجاجات في بيروت، في ٢٩ أيلول.

توقفت أعداد كبيرة من الصرافات الآلية عن توزيع الدولارات، وخفّضت البنوك بكل هدوء حدود السحب إلى ألف دولار يومياً وفرضت قوانين تعسفية، منها منع التعاملات بالدولار بعد الساعة الخامسة عصراً وفي عطلة نهاية الأسبوع، ما يعني منع الناس من استعمال حساباتهم. على صعيد آخر، اضطرت الشركات لدخول السوق السوداء، حيث يساوي كل دولار راهناً ١٦٠٠ ليرة، حتى أنه يصل أحياناً إلى ١٧٥٠. تصرّ الحكومة من جهتها على أنّ الوضع تحت السيطرة. لكنّ هذا النوع من التطمينات بدأ يفقد قيمته سريعاً.

كانت الشركات التي تحتاج إلى العملة الصعبة من أوائل المتضررين. تبيع محطات البنزين الوقود مثلاً بالليرة اللبنانية لكنها تشتريه بالدولار. لذا نظّمت إضراباً قصيراً في ٢٦ أيلول احتجاجاً على ندرة الدولار بالسعر الرسمي. كذلك، اصطف السائقون القلقون على الطرقات وسببوا زحمة سير خانقة. تواجه مطاحن القمح المشكلة نفسها وحذرت من نقص الخبز قريباً.

نقص الدولارات ليس سيئاً

في ٣٠ أيلول، تعهد مصرف لبنان بتوفير الدولارات بالسعر الرسمي للشركات التي تستورد الوقود والأدوية والقمح. يُفترض أن تمنع هذه الضمانة أي شح وشيك في تلك المنتجات. حتى أنها قد تجعل سعر الصرف مزدوجاً في لبنان. لن يكون نقص الدولارات سيئاً على جميع المستويات، بل يُفترض أن يكبح الواردات ويُخفّض العجز في الحساب الجاري، علماً أنه بلغ ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية. لكن وضعه صعب في بلدٍ يتكل بدرجة كبيرة على السلع المستوردة.

يتجاوز هذا القرار حدود صلاحيات معظم البنوك المركزية، لكن لا ينطبق ذلك على رياض سلامة الذي يدير مصرف لبنان منذ العام ١٩٩٣. يشيد به الكثيرون لأنه نجح في الحفاظ على استقرار العملة على مر سنوات من الفوضى السياسية. تبدو رساميل مصرف لبنان وافرة، إذ بلغ احتياطي النقد الأجنبي ٣٧ مليار دولار في نهاية شهر تموز. وبالتالي، يُفترض ألا يجد صعوبة في تمويل الواردات الأساسية التي تتراوح قيمتها بين ٤ و٥ مليارات دولار سنوياً.
لكن يقول مسؤولون مصرفيون سابقون إن المطلوبات تُضعِف قيمة الموجودات. للحفاظ على سعر صرف ثابت، يقترض المصرف الدولارات من البنوك التجارية بقيمة تفوق أسعار السوق. كان هذا التدبير فاعلاً خلال بضع سنوات. حققت البنوك، التي يسيطر السياسيون وأقاربهم على جزء كبير منها، أرباحاً سليمة، وكان مصرف لبنان يملك دولارات كافية لتغطية "العجز التوأم" في لبنان (أي تنامي عجز المالية العامة تزامناً مع تنامي عجز الحساب الجاري). بلغ العجز المالي في السنة الماضية ١١%، ويصل الدين العام إلى أكثر من ١٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعتبر من بين الأعلى في العالم.
لكن على غرار المخطط الهرمي، لا تنجح هذه المقاربة إلا عبر توفير مبالغ جديدة ومتواصلة. بعد عشر سنوات من النمو الثابت، بدأت الودائع في البنوك التجارية تضعف، وتفشل معدلات الفائدة التي تصل إلى ٢٠% في جذب استثمارات بالدولار. لكن تتابع البنوك ضخ الأموال في مصرف لبنان، فأودعت فيه ١٤٧ مليار دولار (بالدولار والليرة اللبنانية) في نهاية شهر تموز، ما يعكس زيادة سنوية بنسبة ٢٣%. كذلك، يشمل مصرف لبنان راهناً حوالى ٥٧% من الأصول الإجمالية في القطاع المصرفي، بعدما كانت هذه النسبة ٥١% منذ سنة، وهو أعلى مستوى خلال هذا العقد.

استبعاد النمو وتقليص العجز

يحتاج البلد إلى تحقيق نمو اقتصادي وتقليص العجز. لكن يبقى هذان الهدفان مستبعدَين. تهدف ميزانية العام ٢٠١٩ التي تمت المصادقة عليها في شهر تموز إلى تخفيض العجز إلى ٧,٦%. لكنّ ما يحصل يبقى مجرّد حيلة للالتفاف على الوضع. وفق تقديرات "المركز اللبناني للدراسات السياسية"، ينجم ٤٦% من المدخرات عن تأجيل المدفوعات للمتعاقدين. لم تحرز الحكومة أي تقدم مهم لمعالجة القطاع العام المتضخم أو تخفيض الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان

(ملياري دولار سنوياً، أو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي).

كذلك، ترتكز خطة الإنفاق على نمو متوقع بنسبة ١,٢.%

لكن قد يكون هذا التوقع تفاؤلياً أكثر من اللزوم: في السنة الماضية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣% فقط، ويتوقع "صندوق النقد الدولي" أن يفوق العجز عتبة ٩%. تَقِلّ الصناعات التي تبلي حسناً، ويواجه قطاع البيع بالتجزئة وضعاً قاتماً. على صعيد آخر، تباطأ قطاع البناء الذي يوفر حوالى ١٠% من الوظائف، فتراجعت أعداد رخص البناء الجديدة الصادرة في أول ثمانية أشهر من العام ٢٠١٩ بنسبة ١٧% مقارنةً بالسنة الماضية، وما عادت الشركات تستطيع تحمّل كلفة القروض بسبب ارتفاع معدلات الفائدة. تبقى السياحة النقطة المضيئة الوحيدة في لبنان، فقد سجلت أفضل الأرقام هذا الصيف منذ العام ٢٠١١.

في السنوات السابقة، كانت دول الخليج تطرح خططاً إنقاذية، لكنها لم تعد سخية بالقدر نفسه اليوم. يتعلق السبب جزئياً بإحباطها من موقف الحكومة اللبنانية المتسامح مع "حزب الله" المدعوم من إيران. توقفت حزمة المساعدات الدولية التي بلغت قيمتها ١١ مليار دولار وتم الاتفاق عليها في السنة الماضية (معظمها قروض ميسّرة)، بانتظار أن ينفذ لبنان الإصلاحات الموعودة. تجد الحكومة صعوبة إضافية في جمع الرساميل من الخارج. منذ فترة قصيرة، خفّضت وكالة "فيتش" العالمية تصنيفها الائتماني للبنان إلى درجة(CCC) ، ما يعكس سوء الوضع القائم. وفي ١ تشرين الأول، بدأت وكالة "موديز" تُراجع وضع البلد المتردي وتفكّر بتخفيض تصنيفه أيضاً.

كما جرت العادة، ينشغل أمراء الحرب وحكام لبنان النافذون بالمشاحنات. حتى أن الحكومة لم تجتمع طوال ستة أسابيع هذا الصيف، بعد مقتل مساعدَين لوزير لبناني في حادثة إطلاق نار. على صعيد آخر، تعرّض رئيس الحكومة سعد الحريري لموقف محرج بسبب تقرير صحيفة "نيويورك تايمز" الذي ذكر أنه منح ١٦ مليون دولار لعارضة من جنوب إفريقيا قابلها خلال حفلة. تم تسريح مئات الموظفين من شركات الحريري هذه السنة أو تأخرت رواتبهم. لا داعي لنقول إن العارضة تلقّت المبلغ بالدولار!